Doi: 10.34120/0080-049-003-005

The Role of the Independent Election Commission in Jordan in Supervising the Elections in the Eyes of Jordanians

Mohammed Salameh
Ahed Mashaqbeh
Sayel Al-Serhan
Hayel Al-Serhan

Abstract

Objective: This study aims to determine the tendencies of Jordanian public opinion towards the role of the Independent Electoral Commission in supervising elections in Jordan. **Methods**: The study used integrated approaches to create an organized scientific interpretation of the phenomenon or the problem of the study, to analyze it and subject it to critical study. **Results**: The results of the responses of the study sample were as follows: First: The results of the responses of the members of the study showed that the attitudes of the Jordanian public towards the role of the Independent Electoral Commission were positive and with an average arithmetic range, i.e., the Commission was able to regain, to a moderate extent, the confidence of the Jordanian citizens in the electoral process and in promoting democratic electoral trends in the parliamentary and municipal elections and the provincial councils. Second: The trend towards the personality of the Chairman and members of the Board of Commissioners of the Independent Electoral Commission: The averages ranged between (3.43-3.61), and the arithmetic average was (3.51) with an average estimate.

Keywords: Attitudes, Jordanian Public Opinion, The Independent Electoral Commission

دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن في الإشراف على الانتخابات في عيون الأردنيين*

محمد تركي بني سلامة**
عاهد مسلم مشاقبة***
صايل فلاح السرحان****
هايل فلاح السرحان*****

ملخص:

هدف الدراسة: تسعى الدراسة إلى معرفة اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات في الأردن. **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على التكامل بين المناهج؛ بهدف التفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو مشكلة الدراسة، وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. **الخلاصة:** جاءت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو الآتي:

أولاً – الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية: راوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.19–3.56)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.41). وبدرجة تقدير متوسطة.

ثانياً – الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في تعزيز المسيرة الديمقراطية: راوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.24–3.54)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.41) وبدرجة تقدير متوسطة. وجاءت الفقرة التي نصها: "لعبت الهيئة دوراً مهماً في تعزيز المسيرة الديمقراطية في البلاد" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.54) وبدرجة تقدير متوسطة.

المصطلحات الأساسية: الاتجاهات، الرأي العام الأردني، الهيئة المستقلة للانتخاب.

* تم إنجاز هذه الدراسة بدعم من عمادة البحث العلمي في جامعة آل البيت، 2017–2018.
** قسم العلوم السياسيَّة، جامعة اليرموك، Email: mohammadtorki@yu.edu.jo
*** معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.
**** معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت.
***** كلية الاقتصاد، جامعة آل البيت.

خلفية الدراسة وأهميتها:

مقدمة:

تهدف الانتخابات في النظم الديمقراطية إلى إتاحة المجال أمام المواطنين لاختيار حكامهم والمشاركة في صنع القرارات، إلا أنها تحقق أهدافاً أخرى في الأنظمة غير الديمقراطية مثل حشد الجماهير وتعبئة الرأي العالم، وإظهار مظاهر التأييد للنظام السياسي وإضفاء الشرعية عليه (ماضي، 56:2007).

وقد تطورت فكرة الانتخابات بتطور مفهوم الحكومات الديمقراطية، وبعدما كانت عملية إضفاء المشروعية على الحكام، تستند إلى نظرية الحق الإلهي، أصبحت حالياً ترتبط بسيادة الأمة أو الشعب (محسن، 38:1975). وفكرة الانتخاب حديثة التأسيس والصياغة؛ فقد ظهرت أولاً في إنكلترا إثر نشوب الخلاف التاريخي بين النبلاء وممثلي المدن؛ مما أدى إلى قيام ممثلي المدن بعقد اجتماعاتهم في قاعة منفصلة وممارسة أولى خطوات الانتخابات باختيارهم رئيساً لمجلسهم لإدارة الجلسات والتحدث أمام الملك (شوفالييه، 280:1985).ثم تطورت العملية الانتخابية قبل الممارسة السياسية وفي أثنائها وبعدها، حتى وصلت الانتخابات إلى مبدأ الاقتراع العام، وضرورة حماية كل ما من شأنه أن يخل بنزاهة العملية الانتخابية وسلامتها، وإرساء آليات رقابة على مستوى كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية (عبد السلام، 73:1999).

وأصبح الانتخاب يمارس ضمن شروط وقواعد، أبرزها، العمومية والاختيارية والسرية، التي يرى فيها بعض الفقهاء الدستوريين أحد الحقوق الطبيعية، التي لا يمكن سحبها من الشعب انطلاقاً من مبدأ السيادة الشعبية، بينما رأى فيها البعض الآخر نوعاً من الواجب الملزم قانوناً، كما حصل في العديد من الدول الديمقراطية التي اعتمدت التصويت الإلزامي. فيما جمع فريق ثالث بين الرأيين؛ فرأى فيه نوعاً من الواجب والحق في الوقت نفسه (الطماوي، 159:1988)

وتشكل الانتخابات منهجاً ديمقراطياً تعتمده القوى الاجتماعية للتعبير عن إرادتها وأفكارها وطموحاتها، كما تشكل الطريقة الأمثل للتأثير في صنع القرارات السياسية والمشاركة في توجيه دفة الحياة السياسية والتنموية في المجتمع. ويمكن القول في هذا السياق إن نزاهة الانتخابات العامة وفعاليتها تعدّ مؤشراً حقيقياً من مؤشرات الحياة الديمقراطية في المجتمع (الصلوي، 2007).

ويخلُص تقرير عن التنمية في العالم لعام 2017 إلى أنه على الرغم من اعتبار الانتخابات الآلية الأكثر شيوعاً حول العالم، فإنه يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها غير عادلة وغير نزيهة. وانتهى التقرير إلى استمرار تراجع متوسط نسبة المشاركة في الانتخابات عالمياً منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي؛ حيث تراجع من (77.3%) عام 1945 إلى (78.6) عام 1965، ثم إلى (71.9%) عام 199م وإلى (66.7%) عام 2000، ثم إلى (68.2%) عام 2010 ووصلت النسبة إلى (64.4%) عام 2015.

وللتغلب على تلك المشكلة، عمدت العديد من الدول إلى إنشاء هيئات مستقلة للانتخاب، يجب عليها أن تتسم، بعنصري الحياد والشفافية، في تعاملها مع جميع أطراف العملية الانتخابية من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين، وفي جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية، والإشراف على حق الناخبين والمرشحين في الشكوى والتظلم، وانتهاءً بكل ما يتصل بالإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتائج.

وتكتسب الإدارة المشرفة على الانتخابات ثقة المواطنين من خلال الالتزام بالحياد السياسي والحزبي. ويتطلب هذا الحياد البعد عن أية تصرفات قد يُفهم منها تغليب مصالح الحكومة القائمة، أو مصالح فئة ما أو حزب سياسي معين، حال قبول الهدايا أو الإعلان عن مواقف سياسية محددة أو الخوض في نشاطات ذات صلة بإحدى الجهات المتنافسة، وغير ذلك (رينولدز وريلي، 98:2002).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر دراسة اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات من الدراسات الحديثة في الأردن، ومازالت مثل تلك الدراسات تحتل دوراً ثانوياً في التحليل السياسي. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس "**ما اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات في الأردن؟**

وتنبثق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلان الفرعيان الآتيان:

1- ما الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية؟

2- هل أسهمت الهيئة المستقلة للانتخاب في تعزيز المسيرة الديمقراطية في الأردن؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية موضوع هذه الدراسة من عدة أمور أساسية:

أولاً: الكشف عن الدَّور الذي تؤديه الهيئة المستقلة للانتخابات في التَّأثير على العملية الانتخابية، سواء بالنسبة للمُرشَّح أو للنَّاخب؛ ممَّا يساعد صُنَّاع القرار وواضِعي السِّياسات على الاستِفادَة من نَتائِج هذه الدراسة.

ثانياً: تأتِي هذه الدراسة في ظل تنامي المطالبات في العالم الغربي والعربي بأهمية إنشاء هيئات مستقلة، تشرف على الانتخابات لتكريس إجراءات النزاهة والشفافية في هذه الانتخابات.

ثالثاً: تقييم إيجابيات وسلبيات الهيئة المستقلة للانتخاب من وجهة نظر الرأي العام الأردني.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – تبيان أهداف إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب والآليات الدستورية والقانونية التي استندت إليها في تأسيسها وتنظيم هيكليتها.

2 – توضيح الصلاحيات الدستورية والقانونية الممنوحة للهيئة للقيام بالعملية الانتخابية والإشراف عليها.

3 – توضيح اتجاهات الرأي العام الأردني تجاه الهيئة المستقلة للانتخابات في الإشراف على الانتخابات

4 – تبيان دور الهيئة المستقلة للانتخاب في تعزيز العملية الديمقراطية، واستعادة الثقة في العملية الانتخابية بعد الخروقات التي شابتها منذ عام 2007.

5 – تبيان أوجه القصور في عمل الهيئة، والصعوبات التي تواجهها قبل عملية الانتخاب وفي أثنائها وبعدها.

حدود الدراسة:

– الحدود العلميَّة: تسعى الدراسة إلى تحديد أثر الهيئة المستقلة للانتخابات على شفافية الانتخابات ونزاهتها، من وجهة نظر المواطن الأردني.

– الحدود المكانيَّة: تنصب الدراسة على تحليل أثر الهيئة المستقلة للانتخابات على شفافية الانتخابات ونزاهتها لعينة من المبحوثين، متمثلة في مجتمع الدراسة المتكون من المجتمع الأردني.

– الحدود الزمانيَّة: تتناول الدراسة الفترة الزمنية التي تلت تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات في عام 2012 والانتخابات التي أشرفت عليها منذ ذلك التاريخ حتى عام 2017.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الناخبين الأردنيين الذين أعمارهم من (18 عاماً فما فوق)، الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات البرلمانية والبلدية، وهو مجتمع يمثل مختلف الاتجاهات والتكوينات الاجتماعية في جميع الدوائر الانتخابية في الأردن.

ويعرف الباحث مجتمع الدراسة إجرائياً، بأنه الناخبون الأردنيون الذين يحق لهم دستورياً وقانونياً التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية والبلدية الأردنية.

مصطلحات الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة عدداً من المفاهيم والمصطلحات، وفيما يلي تعريفاتها:

– **الانتخابات**: هي إحدى عمليات صنع القرار التي يتم فيها الاختيار من ضمن مجموعة من المرشحين لشغل منصب معين من مناصب الدولة، وتتم عملية الاختيار من قبل الشعب، وتعتبر الانتخابات الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية لشغل الوظائف في الدولة سواء كانت وظائف سياسية أو وظائف خدمية (مكي، 119:2005). ويقصد بها في هذه الدراسة الانتخابات التي جرت في الأردن سواء كانت انتخابات البرلمان أو البلديات والمجالس المحلية أو انتخابات مجالس المحافظات (اللامركزية).

– **الاتجاه**: يعرف الاتجاه بأنه "موقف الفرد تجاه بعض المواقف أو الأشخاص أو الجماعات المختارة، وميله المستقل للاستجابة بطريقة مستقلة

للمواقف والأفراد" (مالك، 1986: 170). ويقاس الاتجاه إجرائياً بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على أداة الدراسة المعدة لقياس اتجاهات الجمهور الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب ودور رئيس الهيئة.

الرأي العام: يشير الرأي العام إلى مواقف أفراد المجتمع أو اتجاهاتهم أو معتقداتهم، فيما يتعلق بقضية ما محلية كانت أو إقليمية أو دولية (عسيلة، 2006)، كما يشير إلى التعبير الإرادي عن وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها وتكامل مفاهيمها بشأن مسألة تثير اهتمامها وتمس مصالحها (عبد الغفار، 1996).

وتتبنى الدراسة تعريفاً إجرائياً للرأي العام يخدم أهداف الدراسة، وهو "وجهة نظر غالبية أفراد المجتمع في قضية عامة تهم الجماهير، بما يدفعها إلى إبداء وجهات نظرها حول هذه القضية، فضلاً عن تصوراتها حول التعامل مع هذه المشكلة أو الظاهرة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت كيفية إنشاء الهيئات المستقلة للانتخاب ودورها في الدول العربية، ومن هذه الدراسات، دراسة (الخوالدة، 2018) التي هدفت إلى تعرف طبيعة الإطار الدستوري والقانوني لعمل الهيئة المستقلة للانتخاب، ودورها في إدارة العملية الانتخابية النيابية في الأردن لعام 2013. توصلت الدراسة إلى أن وجود الهيئة المستقلة للانتخاب لإدارة الانتخابات النيابية أسهم بشكل مباشر في تعزيز النزاهة والشفافية والحيادية في الانتخابات النيابية.

وبينت دراسة (عباس، 2018)، ودراسة (بن عزة، 2018)، دور الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر التي تم استحداثها عام (2016). وخلصت الدراستان إلى أن الهيئة هي هيئة مستقلة إدارياً وماليا تتمتع بصلاحيات واسعة؛ لضمان انتخابات شفافة ونزيهة.

هدفت دراسة عبد الحق (2018) إلى تبيان دور الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الجزائر وتونس وتبيان الجانب القانوني والمؤسساتي لهما. واعتبرت الدراسة أن استحداثها بموجب الأحكام الدستورية هو ضمانة تعزز استقلاليتها العضوية والوظيفية، لكن في المقابل لا يمكن ضمان حياد رئيسها وأعضائها إلا بتوفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تكرس استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية أو في مواجهة أطراف العملية الانتخابية، التي تعتبر كمؤشر مهم على

حيادهم بما يضمن في المقابل حسن اتخاذ القرار وضمان استقرارهم الوظيفي خلال مدة انتدابهم (عبد الحق، 2018)، وجاءت أخيراً دراسة (حاتم، 2018) لتبين طبيعة الهيئات المستقلة في ظل الدستور العراقي لسنة 2005. وخلصت الدراسة إلى أن الهيئة أنشئت لتعزيز دولة القانون بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية، وهي سلطة مستقلة مادياً ومعنوياً.

ويمكن القول إن الدراسات السابقة جميعها تشابهت في تناولها لدور الهيئات المستقلة للانتخاب، على الرغم من التباين السياسي في ظروف كل دولة من تلك الدول. وتوصلت جميع الدراسات السابقة تقريباً إلى نتيجة واحدة، هي أن تأسيس الهيئات المستقلة للانتخاب مع اختلاف مسمياتها الرسمية من دولة إلى أخرى أسهم في تعميق قيم الديمقراطية الانتخابية وزيادة استقلاليتها وحيادها عن تدخلات السلطة التنفيذية. ولعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها دراسة ميدانية، تناولت اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب، وهي الدراسة المسحية الأولى في الدول العربية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً – العلاقة بين الديمقراطية والعملية الانتخابية:

العلاقة بين الديمقراطية والانتخابات علاقة تلازمية؛ فالديمقراطية هدف والانتخابات وسيلة، ولا ديمقراطية دون انتخابات، على الرغم من أن الانتخابات لا تمثل في ذاتها مؤشراً على الديمقراطية؛ فقد تجرى انتخابات دون أن تؤدي إلى ديمقراطية. كذلك لا تكفي صناديق الاقتراع للتعبير عن الإرادة الشعبية، فالديمقراطية ليست سياسية فقط، ولكنها أيضا اجتماعية، ومن المهم القول إن الديمقراطية السياسية التي تكرس التفاوت بين الأفراد ولا تحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية تمثل ديمقراطية منقوصة.

وترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بجدارة نظامها السياسي، ومدى اتساقه مع قواعد الحكم الرشيد ومعاييره من الشفافية، وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلاً عن ارتباط الانتخابات وغيرها من صور المشاركة السياسية في تكريس المواطنة والمساواة أمام القانون (دالتون، 2012: 5)، وتساعد الانتخابات من الناحيتين النظرية والعملية.

إضفاء الشرعية على النظام السياسي: حينما تتسم العملية الانتخابية بالمصداقية وتدنو من المثل الأعلى للحرية والنزاهة، وحينما تشمل جميع عناصر المجتمع بموجب قانون مدروس بعناية ينظم أمور الجنسية وتسجيل الناخبين، فإن "الولاية" التي يمنحها الشعب للمرشحين الفائزين والأحزاب السياسية المنتصرة تضفي صبغة شرعية على نظام الحكم.

التعبير عن إرادة الشعب: يُنظر إلى الانتخابات ذات المصداقية على أنها الانتخابات التي يعبر من خلالها الشعب عن إرادته في بيئة خالية من التخويف والعنف والإكراه، بيئة تتسم بالمشاركة الكاملة وتُمكّن الناخبين من ممارسة حقهم في التصويت.

اختيار نواب الشعب: تُطلق العمليات الانتخابية السليمة أحكاماً مسبقةً على طبيعة المجتمع ومَن ينبغي له أن يمثل مَن، بل إن العمليات الانتخابية تتمحور حول تعريف "التمثيل"؛ أي إن العملية الانتخابية السليمة سوف تسمح للمجتمع بأن يحدد بنفسه طبيعة أوجه التشابه والاختلاف فيه. وقد يكون التمثيل قائماً على الجغرافية أو الأيديولوجية أو على أساس الهوية (الدين أو العرقية أو الجنس) أو مُستنداً إلى اعتبارات أخرى.

تحديد أهمية القضايا المطروحة أمام المجتمع: تساعد العمليات الانتخابية في تحديد ماهية القضايا المطروحة أمام المجتمع. كما تساعد في تعرف القضايا ذات الأولوية، وتقدم خيارات متنوعة للتصدي لهذه التحديات. وهكذا فإن الحملات الانتخابية تضع جداول أعمال يعبر فيها المرشحون عن القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم.

إيصال صوت المواطنين وتوعيتهم: تمنح العمليات الانتخابية، من الناحية المثالية، صوتاً للمواطنين؛ إذ تُعطي كل الأفراد في في المجتمع السياسي –بوصفهم متساوين من الناحية السياسية – فرصةً "للتعبير" في يوم الاقتراع بالإدلاء بصوته. فكل الأصوات أو الآراء تُسمع على قدم المساواة في ذلك اليوم.

ثانياً – الإطار القانوني لنشأة الهيئة المستقلة للانتخابات:

أدت ثورات الربيع العربي إلى سقوط الأنظمة السياسية في تونس ثم ليبيا ومصر، وتحريك الشارع الأردني، للمطالبة بإجراء إصلاحات جوهرية في بنية النظام السياسي الأردني التي أصابها الجمود، واستشرى فيها الفساد، وفقدت هيبة الدولة، وتراجعت ثقة المواطنين بمؤسساتها وعلى رأسها البرلمان نتيجة تزوير

الانتخابات؛ الأمر الذي دفع بالنظام السياسي إلى إنشاء لجنة الحوار الوطني، التي شُكِّلت من مختلف ألوان الطيف السياسي في البلاد، وخرجت بتوصيات، أهمها ضرورة إجراء تعديلات دستورية لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود، وتنمية الحياة السياسية في البلاد وتطويرها. (BaniSalameh, 2017). وعلى ضوء ذلك تم إجراء التعديلات الدستورية في الأردن عام 2011، واستحداث الفقرة 2 من المادة 67 من الدستور الأردني، التي نصت على إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على العملية الانتخابية النيابية والبلدية وإدارتها في كل مراحلها، كما تشرف على أية انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء (المادة الرابعة من القانون).

وتبع ذلك صدور قانون الهيئة المستقلة للانتخابات رقم 11 لسنة 2012، والمصادقة عليه من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني في 2012/4/4. (BaniSalameh & Ananza, 2015). ونص القانون في مادته الأولى على تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات، وعلى تأسيس هيئة، تسمى الهيئة المستقلة للانتخابات، ونصت المادة الثانية من القانون نفسه على تعريف الهيئة بأنها "هيئة مستقلة تعنى بإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها دون تدخل أو تأثير من أي جهة، وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وذات شخصية معنوية" (المادة الثالثة من القانون).

والهيئة المستقلة للانتخابات تقوم رؤيتها على "إدارة انتخابية متميزة تتمتع بثقة المواطنين وشركاء العملية الانتخابية، وتسعى إلى تعزيز الثقة في العملية الانتخابية ومخرجاتها من خلال التطبيق السليم والعادل للتشريعات الناظمة، والاستفادة من التجارب الدولية والممارسات التي تشكل رافعة في مجال تقديم الخدمات الانتخابية، والانفتاح على المواطنين والشركاء كافة والتواصل معهم وتسهيل عملهم، وتنفيذ الحملات التوعوية لرفع الوعي العام بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية والحقوق المرتبطة بها؛ بما يسهم في زيادة فرص المشاركة بالعملية الانتخابية لمختلف شرائح المجتمع".

وتقوم الهيئة باتباع المعايير الدولية في الانتخاب، كاحترام مبدأ سيادة القانون. ومعاملة كل المرشحين والناخبين وفقاً للقانون ودون أدنى تمييز على أساس اللغة أو العرق أو الأصل أو المكانة الاجتماعية أو الوضع الاقتصادي أو الدين أو النوع (International Electoral Standard, 2002).

المنهجية المتبعة في الدراسة (الطريقة والإجراءات):

منهج الدراسة – المنهج الوصفي التحليلي:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، التي تعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً وتوضيح خصائصها (عباس وآخرون، 2012: 74).

مجتمع الدراسة : يتكوَّن مجتمع الدراسة من مجموع أفراد الشَّعب الأردني، الذين يحق لهم الترشح والتصويت والمشاركة في العملية الانتخابية من الناحية القانونية والدستورية، وهو مجتمع واعٍ بأهمية القَضَايا والهُموم الوطنيَّة، وتُعدُّ الانتخابات البرلمانيَّة على رأسِ اهتماماتِه وأولوياتِه باعتبارِها وَسيلة ديمقراطيَّة ومظهراً من مظاهر تعبير المجتَمع عن إرادَتِه وتوجُّهاته، كما أنَّ أعضاءه على مستوى عالٍ من التعليم والوعي والثَّقافة.

عينة الدراسة : تمَّ اختيار مُفردَاتِ عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائيَّة البسيطة، كعينةٍ ممثلة لمختلفِ أطيافِ الشَّعب الأردني الَّتي تُشكِّل مجتمع الدِّراسة. وتم اختيار (2600) مفردة من مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها، وقد تمَّ استرجعت (2500) استبانة، فيما استبعد (100) لعدم صلاحيتها للتحليل؛ ومن ثم استقرت العينة على (2500) مفردة، وزعت تبعاً لعدة متغيرات.

أداة الدراسة : صممت استبانة كأداة لجمع البيانات بهدف قياس اتجاهات الرأي العام الأردني تجاه الهيئة المستقلة للانتخاب. وقد اعتمدت الدراسة على خمس درجات لتحديد درجة الأهميَّة النسبيَّة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وقد تكونت من جزأين، هما:

الجزء الأول – المتغيرات الديموغرافية: وتنقسم إلى نوعين، هما، السمات الأولية: وهي الخصائص غير القابلة للتغيير، مثل الجنس (النوع الاجتماعي). والسمات المكتسبة، وهي القابلة للتغيير مثل العمر، مكان السكن، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل، والاتجاه السياسي. واستخدم الباحث هذه السمات؛ نظراً لدورها في تكوين خبرات الفرد وموقعه في سياق حياته الخاصة والاجتماعية، ونظراً لتأثيرها في شخصيته ونموذج سلوكه (الحكيم، 2010: 72).

الجزء الثاني: الفقرات التي تقيس اتجاهات الرأي العام الأردني نحو عمل الهيئة المستقلة للانتخاب، وتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لفقرات الدراسة ومحاورها، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).كما قام الباحث بإخضاع استبانة الدراسة لعدة اختبارات هي:

صدق الأداة الظاهري: للتأكد من صدق الأداة الظاهري؛ أي التأكد من أنها تجمع نوع المعلومات المطلوبة وكميتها وأن إعداد الاستمارة سليم وصياغتها واضحة ومحددة (عبد الحميد، 2004: 389) تم عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والخبراء في مجال تخصصي السياسة والإعلام؛ حيث تم توجيه الباحث إلى مواطن النقص والقصور من حيث شكل الاستبانة ومضمونها، وقد تم معالجتها. وأجرى فريق البحث ما يلزم من تعديل وتغيير وحذف وإضافة ما لزم الأمر، وذلك بناءً على ملاحظات المحكمين المختصين وتوجيهاتهم.

ثبات الأداة: يقصد بثبات وحدة القياس أنه كلما أعيدت الاختبارات تم الحصول على النتائج نفسها، وفي هذا الإطار قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية أو دراسة أولية على 10% من العينة المراد دراستها، وهي عينة محدودة مماثلة للعينة الأصلية التي ستجرى الدراسة عليها؛ وذلك بهدف تعرّف مدى فهم مفردات العينة للأسئلة والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها ومدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال ونوع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة. وقد قام الباحث بإجراء تحليل درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا "CronbachAlpha"؛ وذلك لإيجاد معامل الصدق والثبات لكل محور من محاور قياس الاتجاه، وكانت النتائج تراوح بين (90%– 93%) وهي نسبة عاليَّة يمكن الاعتماد عليها.

المعالجة الإحصائيَّة ونتائج الدراسة الميدانية:

جمعت بيانات الدراسة وروجعت واستبعد غير الصالح منها، ثم فرغت الإجابات وأدخلت في ذاكرة الحاسب الآلي؛ ومن ثم استخدمت الحزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). وقد استخدم اختبار التكرارات والمتوسطات الحسابية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

أولاً – الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (2500 مبحوث): (1411) من الذكور؛ بنسبة 56.4%، و(1089) من الإناث وبنسبة 43.6%. ويعود تفوق الذكور في نسب المشاركة السياسية إلى أن المرأة العربية غالباً ما تكون أقل ميلاً للمشاركة في الانتخابات من الرجل.

وجاءت أعلى نسب المشاركة للأشخاص من ذوي الفئة العمرية (18–29) عاما؛ حيث بلغت (1350) فرداً وبنسبة 54%، في حين كان عدد الأشخاص من ذوي الفئة العمرية من (30–39) سنة (695) فرداً وبنسبة (27.8%)، وكان عدد الأشخاص من ذوي الفئة العمرية من

(40–49) سنة (354) فرداً وبنسبة (14.2%). وجاءت الفئة العمرية من (50 سنة فما فوق) في الترتيب الأخير وبنسبة (4%). (جدول 1). وتتوافق تلك النسب مع الاتجاه العام للمقترعين في الانتخابات في الأردن؛ حيث غالباً ما تكون فئة الشباب هي الفئة الأكثر مشاركة في الاقتراع، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى.

جدول 1

التكرارات والنسب المئوية بحسب متغير العمر

الفئات	التكرار	النسبة %
من 17–29 سنة	1350	54.0
من 30-39 سنة	695	27.8
من 40-49 سنة	354	14.2
من 50 سنة فما فوق	101	4.0
المجموع	2500	100.0

وكانت غالبيَّة المبحوثين من سكان المدن، وقد بلغت نسبتهم 46.7%، فيما شكلت نسبة المبحوثين من سكان القرى 41.9% ونسبة سكان البادية 6.8%، ونسبة سكان المخيمات 4.5% (جدول 2). ويعود سبب تدني نسب مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية من المقيمين داخل المخيمات في الانتخابات البرلمانية والبلدية ومجالس المحافظات، إلى عدة أسباب، أهمها:

أولاً: استثناء سكان المخيمات من حق الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية.

جدول 2

التكرارات والنسب المئوية بحسب متغير مكان الإقامة

الفئات	التكرار	النسبة %
مدينة	1186	46.7
قرية	1048	41.9
بادية	171	6.8
مخيم	113	4.5
المجموع	2500	100.0

ثانياً – اعتقاد جزء كبير من سكان المخيمات "الأردنيين من أصول فلسطينية" أنهم غير ممثلين بشكل عادل في مؤسسات الدولة الأردنية بسبب قانون الانتخاب. ومن ثم؛ فهم يطالبون بضرورة إعادة النظر بجميع القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي مقدمتها قانون الانتخاب (BaniSalameh & Edwan, 2016).

ثالثاً – ما زالت المخاوف المتصلة بالحلول النهائية للقضية الفلسطينية، ومستقبل قضية اللاجئين، والوطن البديل – تلقي بظلالها على المشاركة السياسية للأردنيين من أصل فلسطيني. (فضيلات، 2017).

كما بينت العديد من الدراسات أن قوانين الانتخاب في الأردن، على مدار عقدين من الزمن، أسهمت في انقسام المجتمع الأردني على أساس الهوّية الفرعية المستندة إلى الانتماء العشائري أو المكاني، وتفضيلها على الارتباطات السياسية والأيديولوجية (هزايمة، 2005)، وأن التصويت في الانتخابات على أسس عشائرية يكون أكثر قوة وحضوراً في المناطق التي تتميز بالطابع البدوي، فيما يكون التأثير الحزبي أكثر تأثيراً في المناطق التي تتميز بالطابع الحضري (الدويكات، 2004).

أما ما يتعلق بالمستوى التعليمي؛ فقد جاءت نسبة من هم من ذوي المستوى التعليمي توجيهي فما دون (196) فرداً وبنسبة 7.8%، فيما بلغ عدد الأفراد من المستوى التعليمي دبلوم (277) فرداً وبنسبة 11.1%. وجاءت أغلبية أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي الجامعي؛ إذ بلغ عددهم (1518) وبنسبة 60.7%، وبلغ عدد طلاب الدراسات العليا (509) أفراد وبنسبة 20.4% (جدول 3). وتتوافق هذه النتائج مع بعض الدراسات العلمية التي ترى أن هناك علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي للأفراد والمشاركة السياسية، وأن الناخبين الأكثر تعلماً وإدراكاً للقضايا وأهميتها يميلون إلى المشاركة السياسية، كما أن التعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت كنوع من المسؤولية الاجتماعية والشعور بالواجب الوطني، فالمتعلمون يميلون إلى الاطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية، وإلى متابعة الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام.

جدول 3

التكرارات والنسب المئوية بحسب متغير المستوى التعليمي

الفئات	التكرار	النسبة %
توجيهي فأقل	196	7.8
دبلوم	277	11.1
جامعي	1518	60.7
دراسات عليا	509	20.4
المجموع	2500	100.0

ويُلاحظ من النِّسب الواردة، في جدول (4) أن أعلى نسبة مئويَّة من أفراد العينة كانت من أصحاب التوجه السياسي الوطني؛ حيث بلغت 50.5% من حجم العينة، يليها فئة الذين لم يحددوا توجههم السياسي؛ حيث بلغت نسبتهم (17.4%)، ثم أصحاب التوجهات السياسيَّة القوميَّة بنسبة 16.8%، ثم أصحاب التوجهات السياسيَّة الإسلامية بنسبة 9.3%، على أصحاب التوجهات الليبرالية (3.1%)، ثم أصحاب التوجهات السياسيَّة اليسارية (3%). وتعكس الأرقام السابقة ضعف الاتجاهات السياسيَّة المرتبطة بالتيارات الإسلامية أو العلمانيَّة، سواء كانت ليبراليَّة أم يساريَّة، وارتفاع نسبة التوجهات ذات المرجع الوطني في توجهاتها السياسيَّة. وتلك النتائج تتوافق مع النتائج المعلنة من الهيئة المستقلة للانتخاب التي أشارت إلى أن الأحزاب الأردنية لم تحصل إلا على (3.5%) من مجموع المقاعد في المجالس المحلية والبلدية وأمانة عمان ومجلس المحافظات، فيما ذهبت باقي المقاعد إلى أصحاب التوجهات الوطنية، وغير الحزبيين.

جدول 4

التكرارات والنسب المئوية بحسب متغير الاتجاه السياسي

الفئات	التكرار	النسبة %
إسلامي	232	9.3
قومي	420	16.8
ليبرالي	77	3.1
وطني	1261	50.5
يساري	76	3.0
غير ذلك	434	17.4
المجموع	2500	100.0

ثانياً – عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالاتجاه العام للرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات في الأردن بشكل عام والاتجاهات الفرعية المكونة لها.

تحليل النتائج وعرضها في ضوء تساؤلات الدراسة:

ما اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات في الأردن؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في الإشراف على الانتخابات في الأردن.

المجال الأول: ما الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية؟

يبين جدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد راوحت مابين (3.19 و3.56)، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية (3.41). وبدرجة تقدير متوسطة. وجاءت الفقرة (21) التي تنص على أنه "نجحت الهيئة في إجراء انتخابات نيابية وبلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة"، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.56) وبدرجة تقدير متوسطة.

وقد قامت الهيئة بوضع نظام إلكتروني خاص بالإشراف على الانتخابات؛ بهدف تمكينها من الاطلاع أولاً فأولاً على مجريات يوم الاقتراع، وبناء قاعدة بيانات، يتم من خلالها متابعة سير العملية الانتخابية مباشرة وإعداد التقارير الإحصائية والرسومات البيانية بصفتها الجهة التي تتولى إدارة العملية الانتخابية وتنفيذها، وإرسال ما تضمنته تلك النماذج من معلومات بوساطة الرسائل القصيرة (SMS) عبر الهاتف الخلوي. وحددت الهيئة آلية الإشراف من خلال وضع مجموعة من النماذج تم إعدادها بطريقة مبسطة، تتضمن مؤشرات محددة قابلة للقياس، وتغطي نماذج الإشراف جميع مراحل العملية الانتخابية بدءاً من تسجيل الناخبين وانتهاءً بإعلان النتائج. كما حددت الهيئة الإطار الزمني لتعبئة هذه النماذج من قبل ممثلي الهيئة في مختلف مستويات الإشراف ومواعيد إرسالها للهيئة بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة من الإشراف ووفقاً لقنوات اتصال فعالة ومنظمة.

جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة في العملية الانتخابية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	21	نجحت الهيئة في إجراء انتخابات نيابية وبلدية ولامركزية منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة.	133	5.3	280	11.2	621	24.8	998	39.9	468	18.7	3.56	1.079	متوسطة
2	28	أسهمت الهيئة في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية من خلال حضور المراقبين المحليين والدوليين لجميع مراحل العملية الانتخابية.	133	5.3	280	11.2	706	28.2	982	39.3	399	16.0	3.49	1.055	متوسطة
3	22	طبقت الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد.	140	5.6	293	11.7	776	31.0	891	35.6	400	16.0	3.45	1.067	متوسطة
4	25	تعتبر المعلومات والنتائج المعروضة على موقع الهيئة بخصوص العملية الانتخابية موثوقاً بها.	144	5.8	311	12.4	773	30.9	825	33.0	447	17.9	3.45	1.095	متوسطة
5	29	أثمرت جهود الهيئة في انخفاض نسبة الأخطاء المرتكبة من قبل الناخبين والمرشحين في أثناء العملية الانتخابية	144	5.8	303	12.1	715	28.6	949	38.0	389	15.6	3.45	1.071	متوسطة

تابع / جدول 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة في العملية الانتخابية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
6	27	نجحت الهيئة في تحقيق العدالة بين المرشحين من خلال تحديد سقف أعلى للإنفاق على الانتخابات.	143	5.7	355	14.2	708	28.3	888	35.5	406	16.2	3.42	1.094	متوسطة
7	24	ساعد تمتع الهيئة بالاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار على قيامها بواجباتها على الوجه الأمثل.	146	5.8	386	15.4	672	26.9	934	37.4	362	14.5	3.39	1.090	متوسطة
8	23	نجحت الهيئة في تعزيز ثقة الناخب والمرشح في العملية الانتخابية.	198	7.9	313	12.5	805	32.2	778	31.1	406	16.2	3.35	1.131	متوسطة
9	30	ما حدث من اعتداء على صناديق دائرة بدو الوسط ليس مؤشراً على ضعف قدرات الهيئة في حماية العملية الانتخابية.	263	10.5	356	14.2	678	27.1	711	28.4	492	19.7	3.33	1.237	متوسطة
10	26	نجحت الهيئة إلى حد كبير في الحد من ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات.	286	11.4	386	15.4	722	28.9	770	30.8	336	13.4	3.19	1.192	متوسطة
		الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية.											3.41	.891	متوسطة

وجاءت فقرة "أسهمت الهيئة في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية من خلال حضور المراقبين المحليين والدوليين لجميع مراحل العملية الانتخابية" بالمرتبة الثانية؛ إذ سمحت الهيئة بحضور المراقبين المحليين والدوليين لمراقبة الانتخابات؛ حيث شارك التحالف المدني لمراقبة الانتخابات (راصد) وتحالف (نزاهة) والفريق الوطني لمركز حقوق الإنسان – في مراقبة الانتخابات على المستوى المحلي. وشارك مراقبون من معهد كارتر للانتخابات، والمعهد الديمقراطي الأمريكي، بالإضافة إلى بعض السفراء وأصحاب درجات تمثيل دبلوماسية مختلفة على المستوى الدولي.

وتمتاز الرقابة الدولية بالحياد والاستقلالية التامة بالإضافة إلى أنها تضفي على الانتخابات الوطنية جانباً من المصداقية والشفافية في حالة التقرير الإيجابي لهذه البعثات. وجاءت فقرات "طبقت الهيئة في عملها أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد" و"تعتبر المعلومات والنتائج المعروضة على موقع الهيئة بخصوص العملية الانتخابية موثوقاً بها" و"أثمرت جهود الهيئة في انخفاض نسبة الأخطاء المرتكبة من قبل الناخبين والمرشحين في أثناء العملية الانتخابية" في المرتبة الثالثة.

وجاءت فقرة "نجحت الهيئة في تحقيق العدالة بين المرشحين من خلال تحديد سقف أعلى للإنفاق على الانتخابات" في المرتبة السابعة، فيما جاءت فقرة "نجحت الهيئة في تعزيز ثقة الناخب والمرشح في العملية الانتخابية" في المرتبة الثامنة. والحقيقة أن جزءاً من ذلك الاعتقاد يعود إلى الانطباعات السابقة عن الانتخابات التي تم تزويرها والتلاعب بنتائجها، وتحتاج عملية استعادة الثقة من قبل الناخب إلى فترات زمنية متوسطة وطويلة المدى حتى يستطيع المواطن الأردني استعادة ثقته بالعملية الانتخابية. كما جاءت فقرة "ما حدث من اعتداء على صناديق دائرة بدو الوسط ليس مؤشراً على ضعف قدرات الهيئة في حماية العملية الانتخابية" في المرتبة التاسعة. ويعود ذلك إلى أن المواطن الأردني يعتقد أن التنافس العشائري هو السبب في ذلك الاعتداء، وليس للهيئة المستقلة للانتخاب أي دور في ذلك، كما أن تأمين صناديق الانتخاب وعملية الاقتراع إنما هو من مهام قوات الأمن العام والمؤسسات الأمنية وليس من مهام الهيئة المستقلة للانتخاب.

وجاءت فقرة (26) ونصها "نجحت الهيئة إلى حد كبير في الحد من ظاهرة شراء الأصوات في الانتخابات" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.19) وبدرجة

تقدير متوسطة. على الرغم من أن قانون الانتخاب لعام 2015 قد عالج في المادة الخامسة والعشرين عمليه شراء الأصوات أو ما يسمى بالمال السياسي بجميع صوره خلال عملية الدعاية الانتخابية، كما غلظ المشرع العقوبة على جريمة المال السياسي فإن الظاهر للعيان أن المال السياسي – ما زال مسيطراً في العمليات الانتخابية، وقد أشار تقرير لبعثة الاتحاد الأوربي لمراقبة الانتخابات عام 2013، إلى أن الانتخابات استخدم فيها المال السياسي ومحاولة شراء الأصوات بكثافة. كما بين تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام 2016 أن الهيئة المستقلة لم تستطع معالجة استخدام المال غير القانوني (السياسي) وأثر ذلك بشكل مباشر وغير مباشر على قناعات الناخبين.

المجال الثاني: ما الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية؟

يبين جدول (6) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.43 و3.66)، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية. (3.55) وبدرجة تقدير متوسطة.

جاءت فقرة (38)، ونصها "استخدمت الهيئة وسائل الإعلام المختلفة لتحفيز المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية"، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.66) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاءت فقرة " نجحت الهيئة في إعلام الناخبين بالمعلومات الأساسية التي تمكنهم من ممارسة حق الاقتراع" بالمرتبة الثانية. وجاءت فقرة" نجحت الهيئة في توعية وتثقيف المواطن بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية" في المرتبة الثالثة.

وتعكس تلك النتائج جهود الهيئة في عملية التوعية للمواطن بدور الهيئة الإشرافي على الانتخابات؛ فقد قامت الهيئة قبل الانتخابات بإطلاق حملات إعلامية توعوية، تضمنت طباعة مئات الآلاف من البروشورات التي تبين طبيعة الدور الإشرافي المنوط بالهيئة وأهداف الإشراف وآلياته وهيكلية فريق الإشراف، وقد تم توزيعها بالاشتراك مع الصحف اليومية والأسبوعية. كما قامت الهيئة بطباعة ألاف الملصقات الجدارية التي وزعت على جميع مراكز الاقتراع والفرز تهدف إلى تعريف المواطنين بآليات التواصل مع ممثلي الهيئة في المحافظات والبلديات والمناطق ومراكز الاقتراع والفرز لإيصال الملاحظات والشكاوى حول العملية الانتخابية.

جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
1	38	استخدمت الهيئة وسائل الإعلام المختلفة لتحفيز المواطنين على المشاركة في العملية الانتخابية.	115	4.6	297	11.9	523	20.9	945	37.8	620	24.8	3.66	1.111	متوسطة
2	33	نجحت الهيئة في إعلام الناخبين بالمعلومات الأساسية التي تمكنهم من ممارسة حق الاقتراع.	108	4.3	270	10.8	565	22.6	1081	43.2	476	19.0	3.62	1.045	متوسطة
3	31	نجحت الهيئة في توعية المواطن وتثقيفه بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية.	12	5.1	309	12.4	552	22.1	930	37.2	581	23.2	3.61	1.121	متوسطة
4	39	أثمر الأداء المتميز للهيئة عن ارتفاع مستوى ثقة المواطنين في العملية الانتخابية.	144	5.8	283	11.3	631	25.2	864	34.6	578	23.1	3.58	1.131	متوسطة
5	37	نجحت جهود الهيئة في زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً.	92	3.7	296	11.8	673	26.9	964	38.6	475	19.0	3.57	1.040	متوسطة

تابع / جدول 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
6	32	ساعد موقع الهيئة الإلكتروني على تعرف الأحداث والتطورات المتعلقة بالانتخابات.	103	4.1	302	12.1	665	26.6	995	39.8	435	17.4	3.54	1.042	متوسطة
7	40	نجحت الهيئة في تعزيز علاقاتها مع شركائها بالعملية الانتخابية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.	85	3.4	255	10.2	812	32.5	961	38.4	387	15.5	3.52	.984	متوسطة
8	36	أسهمت جهود الهيئة في تمكين المواطنين من فهم مدى تأثير صوته في الانتخابات.	118	4.7	335	13.4	692	27.7	958	38.3	397	15.9	3.47	1.058	متوسطة
9	35	أسهمت جهود الهيئة في زيادة الوعي والمعرفة لدى المواطن بالقضايا السياسية والانتخابية.	142	5.7	367	14.7	620	24.8	939	37.6	432	17.3	3.46	1.109	متوسطة
10	34	أثمرت جهود الهيئة عن زيادة وعي المواطن بعملية الإصلاح السياسي في البلاد.	132	5.3	358	14.3	700	28.0	915	36.6	395	15.8	3.43	1.079	متوسطة
الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في التحفيز على المشاركة في العملية الانتخابية.													3.55	.851	متوسطة

وجاءت فقرة "أثمر الأداء المتميز للهيئة عن ارتفاع مستوى ثقة المواطنين في العملية الانتخابية" في المرتبة السابعة. فيما جاءت فقرة "أسهمت جهود الهيئة في تمكين المواطن من فهم مدى تأثير صوته في الانتخابات" في المرتبة الثامنة. وجاءت فقرة " أسهمت جهود الهيئة في زيادة الوعي والمعرفة لدى المواطن بالقضايا السياسية والانتخابية" في المرتبة التاسعة. بينما جاءت فقرة (34) ونصها "أثمرت جهود الهيئة عن زيادة وعي المواطن بعملية الإصلاح السياسي في البلاد" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.43) وبدرجة تقدير متوسطة.

وقد يعود السبب الرئيس لاحتلال هذه الفقرة المرتبة الأخيرة لدى المواطن الأردني إلى أن السلوك الانتخابي للمواطن يختلف بشكل كبير عن عملية الإصلاح السياسي؛ فالممارسة العملية بينت، حتى الآن، أنه لا توجد إرادة سياسية جادة لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود؛ فالإصلاحات السياسية عكست رؤية النظام السياسي، ولم تتضمن المطالب الرئيسة للقوى الوطنية، كما أنها لم تحدّ من هيمنة السلطة التنفيذية واستئثارها بالقرار النهائي؛ ومن ثم لا بدّ من إجراء إصلاح دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، ويضع قواعد واضحة لإصلاح سياسي شامل يوفر الضمانات لحماية الحقوق والحريات العامة، ويعيد التوازن للعلاقة بين السلطات الثلاث، ويرسخ استقلالها ومبدأ الفصل بينها، ويشتمل على ضمانات تعزز النهج الديمقراطي في الحكم، على أساس التداول السلمي للسلطة والتلازم بين السلطة والمسؤولية. (BaniSalameh, 2019)

المجال الثالث: ما الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في تعزيز المسيرة الديمقراطية؟

يعتقد (27.4%) من المبحوثين أن الانتخابات كشفت عن عدم جاهزية الهيئة المستقلة للإشراف على العملية الانتخابية، فيما يعتقد (37.2%) من المبحوثين أن الهيئة لم تقم بدورها على أكمل وجه، لكن (37.4%) من المبحوثين يعتقد أن الهيئة نجحت في إجراء انتخابات حرة نزيهة.

وجاءت تلك النتائج المتدنية بسبب كثرة التفاصيل والتعديلات التي قامت بها الهيئة في أثناء التحضير للانتخابات البرلمانية والبلدية ومجالس المحافظات؛ مما أدى إلى تشويش الناخب، وأثار العديد من التساؤلات حول مدى جاهزية الهيئة المستقلة للانتخاب. ويعزو رئيس الهيئة ذلك الأمر إلى التعديل المستمر لقوانين

الانتخاب، والملاحظات الفنية على تقسيم الدوائر الانتخابية. وإجراء الهيئة لثلاثة انتخابات في عام واحد[1].

ويعتقد (29%) من المبحوثين أن الهيئة نجحت في القضاء على ظاهرة شراء الأصوات، وهي نسبة متدنية تدل على انتشار ظاهرة المال السياسي في الأردن بشكل كبير كما أشارت إلى ذلك العديد من المؤسسات المحلية المستقلة والمؤسسات الدولية التي سبقت الإشارة إليها.

ويعتقد (40.8%) من المبحوثين أن الهيئة ساعدت على تعبئة المجتمع الأردني للمشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية واللامركزية، فيما يعتقد 47.6% من المبحوثين أن الهيئة ساعدت على تعزيز المشاركة السياسية للمواطن. ويعتقد 38.8% من المبحوثين أن الهيئة أسهمت باستعادة الثقة في العملية الانتخابية، فيما يعتقد 36.3% من المبحوثين أن الهيئة ساعدت على خلق ثقافة المسؤولية لدى المواطن الأردني.

ويعتقد (37.8%) من المبحوثين أن الهيئة نجحت في إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ فعلى الرغم من تأكيد رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب على ذلك؛ حيث أشار إلى عدم وجود أي نوع من أنواع التدخلات الحكومية من السلطة التنفيذية أو دائرة المخابرات العامة في الانتخابات[2]. لكن الحقيقة أن الهيئة المستقلة للانتخابات قد فشلت جزئياً في إدارة العملية الانتخابية بالشفافية والنزاهة المطلوبتين اللتين وعدت بهما، كما أجمع على ذلك أغلب المراقبين للعملية الانتخابية من وسائل الإعلام والمركز الوطني لحقوق الإنسان وغيرهما؛ فالأحداث الانتخابية المؤسفة في الانتخابات؛ مثل تكسير صناديق اقتراع بداخل القاعات وتناثر الأوراق الانتخابية؛ كما حدث في بلدية الموقر عام 2017، وإلغاء الهيئة بعد مضي شهرين على الانتخابات عملية الاقتراع في 3 مجالس محلية تابعة لبلدية الموقر من أصل 13 مجلساً محلياً (7) صناديق من أصل (10)، في المجالس المحلية للموقر وأم بطمة والحاتمية. "وإلغاء عملية الاقتراع في الدائرة 28 من مجالس المحافظات، والدائرة 29 وبقية المجالس المحلية؛ لتعذر استكمال عملية الفرز، وذلك بعد تعرض صناديق اقتراع للعبث والتكسير". كما تم تكسير صندوقي 1 و2 في مركز آخر، وتكسير 4 صناديق في مدرسة

(1) مقابلة مع رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب د خالد كلالدة بتاريخ 2018/4/24 في مقر الهيئة المستقلة للانتخاب.
(2) مقابلة مع رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب د خالد كلالدة بتاريخ 2018/4/24 في مقر الهيئة المستقلة للانتخاب.

الملكة رانيا، بالإضافة إلى تكسير شاشة كمبيوتر في مركز آخر، ووجود ممارسات وتجاوزات تمثلت بالانتخاب المتكرر وشطب أسماء من القوائم الانتخابية، ونقل الناخبين والتصويت المسموع (الأمي) (الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2007). إن كل تلك الأحداث تؤكد أن التدخل الحكومي ما زال موجوداً، على الرغم من الادعاءات المتكررة من الحكومة بالحرص على تعزيز الحياة الديمقراطية واستيعاب الحكومة للرأي المعارض وتأكيد أن الانتخابات ستجري بحرية ونزاهة وشفافية مطلقة.

نتائج الدراسة:

بحثت هذه الدراسة اتجاهات الرأي العام الأردني نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب، وقد كشفت المعلومات الميدانيَّة عن مجموعة من الحقائق، بعضها كان متوقعاً، ولكن نود هنا أن نبلور بعض القضايا المهمة على النحو الآتي:

أولاً – الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في استعادة الثقة بالعملية الانتخابية: راوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.19–3.56)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.41). وبدرجة تقدير متوسطة.

وجاءت الفقرة التي نصها: "نجحت الهيئة في إجراء انتخابات نيابية وبلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) منسجمة مع المعايير الدولية الجيدة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.56) وبدرجة تقدير متوسطة.

ثانياً – الاتجاه نحو دور الهيئة المستقلة للانتخاب في تعزيز المسيرة الديمقراطية: راوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.24 و3.54)، وبلغ المتوسط الحسابي العام (3.41) وبدرجة تقدير متوسطة، وجاءت الفقرةالتي تنص على "أدت الهيئة دوراً مهماً في تعزيز المسيرة الديمقراطية في البلاد" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.54) وبدرجة تقدير متوسطة.

المراجع:

الأمم المتحدة. (2009). *فريق الحكم الديمقراطي: الانتخابات ومع نشوء النزاعات*. مكتب السياسات الإنمائية.

أندرو رينولدز، وبن ريلي. (2002)، *دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية*. استكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

بن عزة، الصادق. (2018). دور الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، *9*(2)، يونيو، 702–717.

حاتم، فارس عبد الرحيم. (2013). طبيعة الهيئات المستقلة في ظل الدستور العراقي لسنة 2005، *مجلة كلية الدراسات الإنسانية*، الجامعة، النجف الأشرف، 3. 112–132.

الحكيم، فواز منصور. (2010). *سيسيولوجيا الإعلام الجماهيري*، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

خليل، محسن. (1975). *النظم السياسية والدستور اللبناني*، دار النهضة العربية، بيروت.

دويدري، رجاء. (2000). *البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية*، دمشق: دار الفكر،

الدويكات، قاسم بن محمد. (2004). دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية (دراسة في الجغرافية السياسية)، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإنسانية*، 16(2)، جمادى الأولى. 57–94.

رسل جيه، دالتون. (2012). دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة، دار البشير، عمان.

شوفالييه، جان جاك. (1985). *تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية*، ترجمة: محمد عرب صاصيلا.

الصلوي، ياسر. (2007). *المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990 – 2003*، [رسالة ماجستير]، جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية.

الطماوي، سليمان. (1988). *النظم السياسية والقانون الدستوري*، القاهرة: دار الفكر العربي.

عباس، آمال. (2018). نحو نزاهة الانتخابات من خلال الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، *مجلة صوت القانون*، *5*(1)، 8–26.

عباس، محمد خليل وآخرون. (2012). *مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ط4، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، محمد. (2004). *البحث العلمي في الدراسات الإعلامية*. ط2، القاهرة: عالم الكتب.

عبد الغفار، رشاد. (1996). *الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية*. المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر.

عسيلة، صبحي. (2006). الرأي العام، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 23، 15–30.

فالح، صالح عبد الرزاق. (2018). الهيئة المستقلة للانتخاب ودورها في إدارة الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2013، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، جامعة عباس لغرور، الجزائر، 10 يونيو. 26–45.

فضيلات، محمد. (2017). العزوف في الانتخابات الأردنية: فقدان الأمل باحتمالات التغيير، العربي الجديد، الجمعة 18-8-2017، على الرابط التالي https://www.alaraby.co.uk/politics/ 2017/8/17

ماضي، عبد الفتاح. (2007). متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟ *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد . 16

مالك، مخول. (1986). *علم النفس الاجتماعي*. جامعة دمشق.

مرعي، قيس؛ وأحمد، توفيق. (1983). *الميسر في علم النفس التربوي*.

مزردي، عبد الحق. (2018). ضمانات استقلالية أعضاء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات في ضوء النظامين الجزائري والتونسي، *مجلة الاجتهاد القضائي*، جامعة محمد خيضر بسكره، العدد السادس عشر، مارس. 235–259.

مكي، ثروت. (2005)، *الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية*. القاهرة: عالم الكتب.

مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية. (2011). "مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، تقرير العمل اللائق في الأردن 2011 " فجوة بين المعايير الدولية والواقع الممارس في الأردن، سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني.

Bani Salameh, M. T. (2019). Muslim brotherhood and the Jordanian state: Containment or fragmentation bets? (1999-2018). *Asian Journal of Comparative Politics*. December, 2019DOI: 10.1177/2057891119891035.

Bani Salameh M. T. & Ananza, A. (2015). Constitutional reforms in Jordan: *A critical analysis*. *Digest of Middle East Studies*. *24*(2). https://doi.org/10.1111/dome.12068

Bani Salameh, M. T. & El-Edwan K. I. (2016) The identity crisis in Jordan: historical pathways and contemporary debates, *Nationalities Papers*, 44:6, 985-1002, DOI: 10.1080/00905992.2016.1231454

Bani Salameh, M. T. (2017). Political reform in Jordan: Reality and aspirations, *World Affairs Journal*, vol. 180. Winter, https://doi.org/10.1177%2F0043820018765373.

International Electoral Standards. (2002). *Guidelines for reviewing the legal framework of elections* (2002) International IDEA, Stockholm, Sweden,

قدم في: أغسطس 2019

أجيز في: يناير 2020